لماذا يعزف المواطنون عن تسديد اجور الماء والكهرباء؟

قراء المقاييس لا حول لهم ولا قوة ..والانقطاعات اوجدت مواقف سلبية

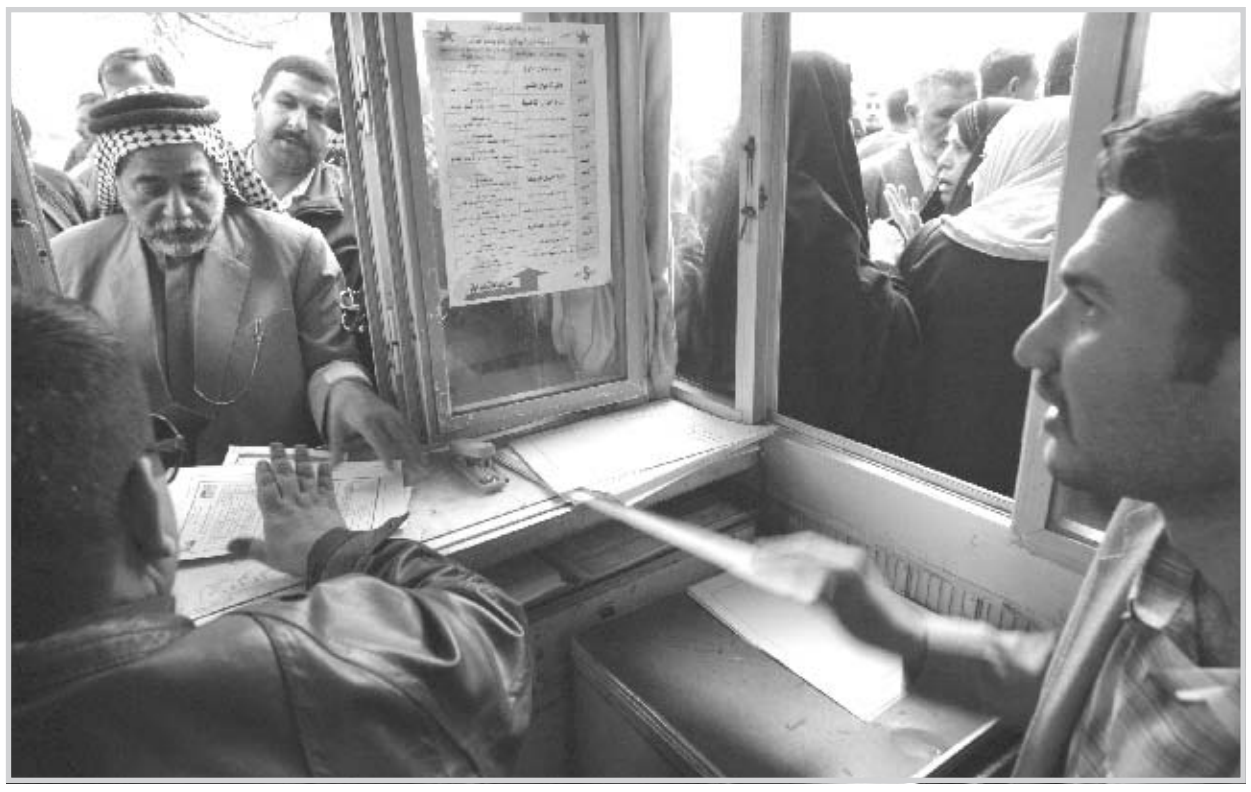

بغداد : كريم جاسم السوداني

تعد موارد النفط في العراق من الموارد الرئيسة للبلد ومرتبات ومعاشات الموظفين والمتقاعدين تصرف من عائدات النفط أيضاً الا ان هناك موارد اخرى يمكن ان تقوم عمل الحكومة وتزيد من وارداتها لتمشية الامور على اقل تقدير، وتقدر بمليارات الدنانير لو حسبت بحسبة بسيطة، في العهد السابق وصلت واردات الشركة العامة للنقل الخاص . مثلا . إلى ١٠ مليارات خلال عام ٢٠٠٢ ناهيك عن واردات امانة بغداد بعد ان وصلت اجور ساحة وقوف سيارات واحدة إلى أكثر من ١٠٠ مليون دينار سنوياً وكذلك ضريبة الدخل، التي لا نتكلم عن وارداتها السنوية والتي كان النظام السابق يفرضها لتقصم ظهر المواطن سواء أكان تاجراً أو صناعياً أو عقارياً.

وهناك الكثير من الواردات التي لا يمكن الخوض في مضمارها الآن الا ان (المدى) استطلعت اراء المواطنين والمسؤولين في اجور الماء والكهرباء تاركين اجور الهاتف إلى استطلاع اخر في الاعداد المقبلة.

وتبدأ جولتنا بالسؤال عن امتناع المواطن عن دفع الاجور وان الدوائر المعنية لا حول لها ولا قوة ، حيث لا يستطيع قارئ المقاييس قطع الكهرباء في حالة عدم الدفع ولا يفعلها كذلك قارئ مقاييس الماء لان مثل هكذا اجراء سيعرض حياتهم إلى الخطر.

بادرنا بسؤالنا للمواطن بشير عواد (٢٨) سنة صاحب (بسطة) فأجاب: بالنسبة للكهرباء فانت اعرف بوضعها الذي وضع الحياة موضع سخرية عند طرقهم الابواب حيث ان وضع الكهرباء لا يستقر ابدا والمواطنون كيفوا انفسهم على استخدام المولدات الصغيرة أو الاشتراك بالمولدات الكبيرة المنتشرة في جميع المناطق فكيف تريد المواطن ان يتعامل مع وزارة الكهرباء وخدماتها بهذا المستوى...؟!

درجات الصبر تلاشت

اما المواطن صباح عواد (٣٢) سنة معلم، فأجاب : ان موضوع تسديد اجور الماء والكهرباء فعلا هو موضوع مهم لرفد الحكومة الا ان المواطن مازال يعيش نفس الفوضى بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، اضف إلى ذلك ان الخدمات التي تقدمها دوائر الكهرباء والماء سيئة جداً بحيث لا تشجع المواطن على تسديد ما بذمته للدولة وعلى الحكومة الجديدة الاسراع بتقديم أفضل الخدمات لان المواطن افتقدها منذ زمن بعيد ودرجات الصبر لديه بدأت تتلاشى إذا ما تلاشت فعلاً!

يجب اعادة هيبة الدولة

الدكتور هيثم خالد (٤٢) سنة استاذ جامعي / كلية الادارة والاقتصاد كان له رأي بقضية الجباية حيث قال: ان موارد الماء والكهرباء لو تحققت فانها تعود بمليارات الدنانير إلى الخزينة ولقلة الوعي الاقتصادي في البلد وعدم شرح ابعاد هذه العملية عبر وسائل الاعلام المرئية والمقروءة في الوقت الحاضر بعد ان تشكلت الحكومة الوطنية المنتخبة واصبح هناك قانون يسري على جميع المواطنين الا ان العملية الان معطلة بسبب هاجس الخوف الذي يسيطر على أصحاب القرار في الدائرتين في اتخاذ العقوبات بحق المواطن المتمتع واعادة الهيبة إلى الدولة وموظفيها.

الصيانة في وقت الامتحانات

الموظف كريم شذر (٥١) سنة/ المصرف العراقي قال: لا اريد ان اتحدث عن الكهرباء لان كل العراقيين اكتووا بنارها ولم يتمتعوا بنعمتها ومللنا وعود مسؤوليها الذين (يروننا الرطب ويؤكلوننا الحصرم) . في الشتاء يقولون سوف تتحسن في الصيف وفي الصيف يبدأون في صيانتها ولا اعرف لماذا يصر اهل الكهرباء على اجراء صياناتهم في وقت الامتحانات النهائية في كل سنة ليحرموا فلذات اكبادنا من نعمة الكهرباء وتبدأ معاناتنا ومعاناتهم اما الماء فحدث ولا حرج حيث ان معاناتنا معه لا تنتهي لا شتاء ولا صيفاً وبرغم شحته الا ان المتوفر منه (غير صالح للاستهلاك البشري) حسب تقارير وزارة الصحة والبيئة المعلنة وغير المعلنة. ان حالات الاصابة بالدزنتري والتيفوئيد وغيرهما كله من (الماء)... كل هذا وتريد من المواطن ان يسدد ما بذمته إلى الدولة بدلا من ان يستوفي تعويضات؟!

سبع البور .. المنسية

المواطنة زينب جاسم ربة بيت قالت: انا اسكن منطقة (سبع البور) واعتقد ان هذه المدينة يجب ان يطلق عليها " المنسية" حيث ان وضع الماء كوضع الكهرباء في العراق ياتي عندما تنقطع الكهرباء بسبب (ماطورات الماء) ولاني صاحبة اطفال لذا نضطر إلى تسخين الماء حد الغليان واستخدامه خوفا من الامراض المنتشرة في البلد وانا اسأل هل قدموا لنا خدمات مرضية لندفع لهم اجورهم؟!...

تركنا المواطنين وهمومهم واتجهنا إلى دائرة الماء في امانة بغداد ليسعفونا برد أو ليعلمونا عن طريقة لجذب المواطن لدفع اجور الماء... وبعد مراجعة المديرية لم نتوصل إلى أي مسؤول ليجيب على تساؤلاتنا الا اننا حظينا بقارئ المقاييس (حمدي عبد الحسن) من دائرة ماء بغداد الذي اجاب : ان اسباب عدم دفع اجور الماء هي المبالغ العالية على نظام التقدير والوضع المالي الذي يعيشه المواطن وعدم الاستقرار الامني فضلا عن شحة الماء الصافي والذي يشكو منه العديد من المناطق، وجهل المواطن بعمل المقاييس وذلك عند ربط مضخات المياه على الخط الرئيس وعند توفر المياه يتم سحب (الهواء) فقط والذي يسجل قراءات أيضاً برغم عدم توفر الماء. وعملنا في دائرة ماء بغداد وفي قسم الجباية يعتمد على طبيعة المنطقة وسكانها.

فكل منطقة لها خصوصيتها في التعامل مع قراء المقاييس، فالتعامل معنا في منطقة الكرادة لا يشبه التعامل معنا في الرحمانية أو الشعلة!!

اما محاسبة الممتنعين عن الدفع فاشرح لك الطريقة:

. المواطن الذي يمتنع عن دفع قائمة التليفون لا يمكن اعادة الخط اليه الا عن طريق البدالة والذي يمتنع عن دفع قائمة الكهرباء لا يمكن اعادتها الا عن طريق عمال الكهرباء لخطورة الموقف ، اما الماء فبأمكان المواطن الاستعانة باحد (ميكانيك المهنة) لاعادة المياه إلى مجاريها من دون الرجوع الينا...

غسلنا ايدينا بماء امانة بغداد عن طريقة دفع الاجور وذهبنا إلى دائرة الكهرباء لتنير لنا عملية جباية اجور قوائم الكهرباء حيث اجابنا مستشار توزيع الطاقة في وزارة الكهرباء المهندس عبد الكريم الكبيسي:

أن اسباب عزوف المواطن عن دفع اجور الكهرباء يعود إلى ارتفاع اجورها وهذا هوسبب عدم دفعها اولا بأول.

أضف إلى ذلك ان هذه المبالغ هي متراكمة منذ عام ٢٠٠٣ واكد الكبيسي على ان عدد المستهلكين الذين التزموا بالدفع لا تتجاوز نسبتهم ١٥-٢٠٪ في عموم البلاد.

وشدد على المواطن أو المستهلك مراجعة دوائر التوزيع / قسم المبيعات للتأكد من صحة القائمة الواردة وتدقيقها بشكل صحيح وبالتالي معالجة الخطأ ان وجد، مشيرا إلى ان الوزارة تسلمت مقاييس كهربائية جديدة تسد حاجة المستهلكين للنصب أو الاستبدال بالنسبة للقديمة أو العاطلة باخرى جديدة. ..

كهرباء بغداد/ الرصافة

اما مدير عام عام توزيع كهرباء بغداد الرصافة المهندس نافع عبد السادة فله راي بهذا الخصوص حيث قال: ليس القيمة بدفع قوائم الاجور بل قيمتها من قيمة الحكومة والدولة وتعد عملية تنظيمية وللمواطن حقوق وعليه واجبات ونحن بحاجة إلى تلك الموارد.

ويجب احترام الخدمات ودفع ما بذمته والمواطن له اليد في تنفيذ ذلك واعتقد ان له الدور الاساس في الفساد الاداري واوضح عبد السادة ان سعر الوحدة الواحدة ليست له قيمة ولهذا ليس هناك ترشيد في الاستهلاك، ومن الضروري جداً جلب تلك الاموال وتغيير الوضع بشكل عام ووضع حد لهذه التصرفات من قبل المواطن.

وللمفارقة ان المواطن يدفع ما بين (٢٥ - ٥٠) الف دينار إلى صاحب المولدة الاهلية في حين يمتنع عن دفع ٥ الاف دينار للدولة مدة شهرين ودائرة كهرباء الرصافة تجبي شهريا من (٥٠٠ - ٧٠٠) مليون دينار شهرياً علما ان رواتب موظفي الرصافة (مليار وسبع مئة مليون دينار) ونحن نعمل بنظام التمويل الذاتي ولدى الدائرة بحدود ٥٠٠ سيارة وآلية بحاجة إلى (الوقود والصيانة).

وهناك خطة لانشاء ١٢ محطة جديدة كلفة الواحدة ٥ ملايين دولار وتحتاج إلى موارد لتأهيل الشبكات الهوائية الارضية (دفن) ومع ذلك يمتنع المواطن عن دفع اجور الكهرباء.

علما ان المبالغ زهيدة جدا قياساً مع دول الجوار حيث قوائم الكهرباء لا تغطي نسبة ٤٠٪ من قيمة رواتب الموظفين.

معظم سواق السيارات الحديثة في العمارة بلا رخص قيادة...

ميسان: محمد الحمراني

كيف بأمكان شخص ان يسير في مدينة وهو يتخيل ان اغلب سواقها بلا رخص قيادة؟..اي انهم من المبتدئين في التعامل مع السيارات..هذا الاحساس راودني وانا التقي بمجموعة من السواق،الذين يصولون ويجولون في شوارع مدينة العمارة ولكنهم يفتقدون اهم خاصية ممكن ان تتوفر لدى السائق وهي حصوله رسميا على اجازة مزاولة السياقة.كاعتراف من جهات مختصة..ولكن ما الذي قاله هولاء السواق؟

خمسة احاديث

احاديثي مع السواق الذين التقيتهم هي حصيلة خمس مرات أركب فيها التاكسي كانت الاولى مع شاب اسمه (احمد) وهو بعمر ١٤ عاما قال بخصوص هذا الموضوع: هذه السيارة ليست لي انما لوالدي وهو لديه رخصة قيادة ..أما انا فلا امتلكها واعمل بدلا منه في بعض الاحيان ..وهو سعيد لانني اساهم في اعانة عائلتنا.قلت لأحمد ولكن ألا تخاف من محاسبة رجال المرور؟فاجاب:انهم طيبون ولا يسألون عن اجازة السوق.

اما (ضياء)وهو شاب ثلاثيني فقال بصراحة انا لاامتلك رخصة قيادة لانني اصبحت سائقا بعد سقوط صدام وبعد هذه الفترة لم تمنح مرور ميسان رخص قيادة المركبات.واضاف:انا ساحاول الحصول على رخصة سوق لانني اعرف انني مخطىء ولكن ماذا افعل وانا لا امتلك غير هذه المهنة.

وفي حديث مع شاب اسمه (امجد) ٢٥ عاما قال:

(يا اجازة يا بطيخ) واضاف:انا افهم بان من يريد اجازة السوق مني يعني انه يضطهدني ويريد ان تعود القوة في التعامل. وحين قلت له اننا نتحدث عن النظام .قال: ولكن (وين الديمقراطية)..شرطة المرور لايحاسبونني وانا دائما اقول لهم انا بلا اجازة وهم يضحكون مني.

اما ابو مثنى وهو والد لثلاثة اطفال يقول.. انه اختبر ثلاث مرات سابقا ولكنه فشل في الاختبارات الثلاثة..وأضطر في النهاية الى ان يعمل بسيارته داخل حدود مدينة العمارة ولكنه يحمل رخصة شقيقه الذي يشبهه في الصورة ولكنه خلال خمس سنوات لم يرتكب اي حادث ويقول ساحاول مستقبلا مع خطة المرور لعلي انجح في الاختبار.

اما الشخص الاخير الذي التقيناه فهو (فؤاد) فقال:ان اللائمة تعود على مرور ميسان فهم لم يبادروا باعطاء رخص قيادة لمن تقدموا للحصول عليها.

لمن يستحقها

ولكن ما وجهة نظر رجال المرور بهذه الظاهرة؟..هذا ما اردنا التعرف عليه ونحن نلتقي النقيب(ن ع) الذي تحدث لنا بخصوص هذا الموضوع قائلا:انا وغيري يعرفون بان عددا كبيرا من سواق السيارات خاصة الحديثة منها لايمتلكون رخص قيادة ولانحاسبهم بسبب هذا الموضوع خوفا من المشاكل العشائرية واغلب هولاء الشباب يمتلكون اسلحة شخصية وحدثت اعتداءات على رجال الشرطة من قبل بعض السواق الشبان..وهذا ما جعل بعض رجال المرور يغضون الطرف عن بعض ممن لايمتلكون رخص قيادة..وحين سألته عن استعداد المديرية لاصدار رخص سوق جديدة قال: لم يراجعنا الاالقلائل ولو راجعوا باعداد كبيرة سنسعى لاصدار رخص سوق لمن يستحقها.

الطرق السريعة

الطرق السريعة للحصول على حل لهذه المشكلة تبدأ بمكافحتها من خلال مفارز تقوم بتغريم كل من لايمتلك رخصة قيادة وتكون المفارز مسنودة برجال الشرطة والجيش..حتى يسعى الجميع للقضاء على جبهة الموت التي انتشرت في اجزاء متعددة من محافظة ميسان بسب الحوادث الكثيرة التي يرتكبها سواق مبتدئون..ان مديرية مرور ميسان التي عالجت العديد من المشاكل خلال الفترة الماضية مطالبة بان تسعى لحل هذه المشكلة لان في حلها انقاذاً للكثير من الارواح البريئة.

في محافظة نينوى

ردود فعل متباينة بين سائقي (التاكسي) حول رفع اغطية حقائب المركبات

أقرت محافظة نينوى جملة من الإجراءات والخطط الأمنية دخل البعض منها حيز التنفيذ بالفعل ابتداء من ٨ / ٦ / ٢٠٠٥ . وهذه الإجراءات تمثلت في رفع أغطية حقائب المركبات التي تعمل بالأجرة في شوارع المدينة ، وتخصيص "باجات" موحدة توضع على الزجاج الأمامي للسيارات ، وتحديد مداخل ومخارج المدينة بتسعة طرق رئيسية فقط وإغلاق الطرق الثانوية ، إضافة إلى مشروع مثير للجدل يقضي بحفر خندق يلف المدينة بالكامل . (المدى) استطلعت ردود افعال الاهالي بشأن هذه الاجراءات ومدى جديتها او فاعليتها في الحد من الاعمال الارهابية داخل مدينة الموصل .

الموصل/ مكتب المدى/ يونس فتحي

مع سائقي سيارات الاجرة

في ساحة باب الطوب المكتظة بالمحال التجارية والباعة المتجولين استوقفنا منظر سيارات الأجرة التي رفعت عنها أغطية الصناديق الخلفية ، كما لاحظنا باجات هيئة النقل الملصقة بعناية على زجاجها الأمامي وهي تظهر بعد غيبة طويلة منظمة عمل المركبات . سألنا عدداً من سائقي سيارات الاجرة عن فائدة هذه الإجراءات ومدى تأثيرها على عملهم ؛ فكانت الإجابات التالية :

❖ (محمد جاسم) ٤٦ سنة : كان لابد من اتخاذ مثل هذه الإجراءات منذ مدة طويلة لكي يتم تمييز مواطني المدينة عن غيرهم من الإرهابيين الذين يأتون من خارج البلاد لقتلنا . إنني أمارس عملي الآن بشكل افضل وأكثر أمناً بعد أن رفعت (البوند) الخلفي ، ووضع لي مكتب النقل (باجا) على الزجاج الأمامي مقابل أجر رمزي (٤٠٠٠) دينار ، وهذا الأمر سيجنبني التوقف لفترة طويلة عند مفارز الجيش والشرطة ، ومظهر سيارتي الجديد سيظهر أنني من أبناء المدينة ولا أشكل خطراً على أحد . واعتبر إمتثالي للتعليمات جزأً من واجبي تجاه بلدي الذي أتمنى أن يتحقق فيه الأمن وترحل عنه القوات الأجنبية .

❖ (حازم محمود) ٥٣ سنة قال لـ (المدى) : لا فائدة ترجى من هذه الخطط وهي لن تقلل من الهجمات . ليس صحيحا ان الارهابيين يستخدمون سيارات الاجرة في تنفيذ عملياتهم . انا شخصيا لم اسمع بهذا وما اعرفه ان الارهابيين يستخدمون سيارات المنافيست في عملياتهم وهم اغنى من ركوب سيارة اجرة (برازيلي موديل ١٩٨٣) . لقد اتخذوا هذه الاجراءات من اجل جمع المال ؛ فاجورهم الرمزية التي فرضوها علينا ستجعلهم يجنون الملايين . انه نوع من الاحتيال والسخرية من الناس . نحن اناس فقراء نسعى من اجل قوت يومنا ونواجه صعوبات الوضع الامني واكفاننا على اكتافنا بينما هم لا شغل لهم سوى التفكير بوسائل عصرية لسرقتنا . انه اجراء ساذج ولا معنى له كما انه شجع على السرقة . لقد انتشرت ظاهرة سرقة الإطارات الاحتياطية والعدد وحاجيات الركاب ، في كل ساعة أسمع من زملائي أن سرقة ما حصلت وأنا أكون في أقصى درجات الحذر عند الإشارات الضوئية أو عندما أتوقف بسيارتي في مكان عام وذلك خوفاً من اللصوص .

❖ (محمد مظفر) ٣٩ سنة : لقد وضعت المواد الاحتياطية للسيارة من عدد وإطار احتياطي على المقعد الخلفي للسيارة التي لم تعد تستوعب سوى راكبين أثنين ! . هكذا هو الحال دائما فالقوانين وفي كل العصور تطبق حرفياً على سيارات الأجرة وعندما نسأل عن حقوقنا لا يجيبنا أحد .

❖ (قتيبة عبد القادر) ٤٣ سنة : هذه اجراءات مضحكة ولا معنى لها . انها وسيلة قانونية لسرقتنا ولتشجيع الفساد الاداري .. انا اريد ان اقول لمجلس محافظة نينوى وعلى صفحات جريدة (المدى) : لماذا تعملون على اذلالنا بهذه الطريقة . الناس يخافون الان من ركوب سيارات الاجرة ويفضلون السير على الاقدام .

عودة إلى العصور القديمة ، والمواطن هو الضحية

البيان الصادر عن محافظة نينوى والقاضي بغلق الطرق الثانوية المؤدية إلى مدينة الموصل وحفر خندق مع ساتر ترابي حولها أثار تساؤلات بعض المواطنين ودهشتهم من اتخاذ مثل هذه الإجراءات التي لاتمت بصلة الى الزمن الحاضر وأعتبر آخرون صدوره في هذا الوقت بالذات دليل عجز الحكومة عن مواجهة أعدائها .

المهندس (سنان مجيد) قال في معرض إجابته عن سؤال (المدى) حول فرص نجاح هذه الإجراءات في حفظ الأمن :

إن تنفيذ هذه الخطط سيعزز من فقدان ثقة المواطن بمجلس المحافظة في حالة فشلها أو عدم وصولها إلى تحقيق نتائج تكفل له الأمن . إن حفر الخندق المزعوم يذكرني باحتياطات النظام السابق في مواجهة الغزو الأمريكي قبل اكثر من عامين عندما قام بحفر الخنادق وسط بغداد وفي أطرافها ثم أغرقها بالنفط وأضرم فيها النيران في محاولة لتضليل الأقمار الصناعية والطائرات المغيرة بتشكيل غمامات سود تحجب الرؤية . وكذلك ما نسمعه هذه الأيام بشأن حفر خندق حول مدينة الموصل لمنع المتسللين من دخولها بواسطة سياراتهم المفخخة .. إنها عودة إلى العصور القديمة عندما كانت تحصن المدن بالأسوار والخنادق ولا أجد في تنفيذ مثل هذا الأمر سوى هدر للجهود والمال العام نظرا لتكاليفه الباهظة والعدد الكبير من القوات التي يفترض بها مراقبته ، وهو يشكل مزيداً من التضييق على المواطن وعقبة جديدة تضاف إلى قائمة العقبات الطويلة في طريقه نحو نسيان الماضي وبدء صفحة جديدة من حياة يعمها السلام والرخاء . إضافة إلى كل ذلك فأن أي خرق فيه سيفشل المشروع بأكمله . وكذا الحال بالنسبة إلى غلق الطرق الفرعية التي تربط المدينة بأطرافها لأنها ستضطر ساكني الضواحي إلى سلك طرق طويلة من أجل الدخول إلى المدينة وفي ذلك مشقة كبيرة عليهم خصوصاً مع الحالات الطارئة التي تستدعي وصولا سريعاً إلى المستشفى مثلاً .

الكاتب (بسام سالم) تحدث لـ (المدى) قائلا : يتضح من خلال تطبيق هذه الإجراءات في الموصل من دون غيرها أن محافظة نينوى عاجزة عن مواجهة الارهابيين بشكل مباشر ، وهي تضع المواطن مجددا في ساحة حربها ليكون هو الضحية وتصفي الأطراف المتناحرة حساباتها مع بعضها البعض من خلاله ، وهو الذي تنازل في ظل الظروف الدموية التي يعيشها عن المطالبة بتوفير مستلزمات حياته اليومية من كهرباء وماء صالح للشرب ووقود ودواء وفرص العمل وغيرها من الحقوق التي لم ينل شيئاً منها بالرغم من كثرة الوعود في مقابل توفير الأمن الذي بات همه الوحيد هذه الأيام ، وهذا الأخير ضيعه الاحتلال والطرق الخاطئة في التعامل معه .

بين نارين

المواطن حائر بين تطبيق قرارات مجلس محافظة نينوى المفاجئة أو الرضوخ لتهديدات القتل كنتيجة لتطبيق تلك القرارات من قبل جماعات لا يعرف لها برنامجا أو منهاج عمل واضح ، ولقد بانت بوادر ذلك عندما تعرضت عدة سيارات أجرة نفذت التعليمات برفع غطاء الحقيبة إلى إطلاق النار من قبل مجهولين ، وإلقاء مفارز الشرطة والجيش على عدد آخر منهم بحجة عدم امتثالهم للتعليمات .

سمير عامر قال لـ (المدى) : الاجراءات الامنية الاخيرة جاءت لتضع المواطن في موقف حرج . هناك من يهددنا في حالة تنفيذ الاجراءات وهذه قضية مهمة جدا و نحن نرى ان اجراء رفع الغطاء الخلفي للسيارة غير مجد من الناحية العملية خاصة ان القلة فقط من نفذ هذه الاجراءات وعمل بها وبالمقابل فان العديد من سائقي سيارات الاجرة تعرضوا للتهديد ومنهم من قتل بسبب هذا . انا شخصيا افكر بتغيير مهنتي لانني بصراحة غير مستعد لان افقد حياتي .